فان القدرة عندهم سابقة على الفعل واستدلوا بالنقل وهو قوله خذوا ما آتيناكم بقوة
ولو لم تكن سابقة على الاخذ لم يحسن الامر بالاخذ بالقوة قوله وهي علة للفعل قال شيخ
الاسلام اي عند صاحب التبصرة فهي عنده علة عادية بمعنى ان العادة الالهية اطردت
بخلق الفعل مقارنا لها كما في خلق الاحراق عند ملاقاة النار قوله والجمهور على انها شرط
قال شيخ الاسلام اي عادي كما ان مس الملاقي للنار شرط للاحراق عادي فكل من العلة والشرط
عادي لكن العلة مدار وجودي والشرط مدار عدمي انتهى اعلم انها اذا وجدت وجد
المعلول كالنار اذا وجدت وجد الاحراق والشرط مدار عدمي اعني يترتب عدمه من جانب
العدم فانه يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته كيبس الملاقي
للنار شرط للاحراق يلزم من عدم اليبس عدم الاحراق ولا يلزم من وجوده وجود الاحراق
ولا عدمه فافهم قوله قصدا اكتساب الفعل والمراد مباشرة الفعل والاقدام عليه قوله
بمعنى سلامة الاسباب اعلم ان الاستطاعة على نوعين احدهما سلامة الالات
والمعنى من تلك صلاحية الالات لقبول القدرة الحقيقية وان تكون بحالة يصح الفعل
منها عادة ولا خلاف في انها سابقة على الفعل وهي شرط صحة التكليف عندنا وهي
المعنية بقوله تعالى ولله على الناس الاية وكذا في اخبار المنافقين عن انفسهم لو استطعنا
لخرجنا معكم والثاني حقيقة القدرة التي يتهيأ بها الفعل وهي عرض كما يشير اليه الشارح
والماتن عن قريب قوله ولذا اي ولاجل ان العبد هو المضيع الخ قوله ذم الكافرين في سورة
هود قوله بانهم لا يستطيعون بقوله تعالى ما كانوا يستطيعون السمع الاية قال شيخ الاسلام
اي لانهم صرفوا قدرتهم الحاصلة من التصميم عن الحق فكانوا مضيعين بذلك قدرة فعل الخير
الذي هو الاصغاء الى الحق لانهم لا يقصدون استماع كلام الله على وجه التامل وطلب
الحق حتى يعلموه بل يسمعون على وجه العناد وقيل ان المراد نفي حقيقة القدرة
التي يتعلق لا نفي الاسباب والالات لانها كانت ثابتة لهم وانما المنفي عنهم حقيقة القدرة
التي يتعلق بها الفعل قوله واذا كانت الاستطاعة عرضا اي حادثا عند قصد الفعل قوله وقدرة علة
وهي محال اذ القدرة علة للفعل او شرط فيلزم وجود المعلول والمشروط بدون العلة والشرط وكلاهما محال
قال شيخ الاسلام لا ينتقض بالقدرة القديمة لانها ليست من قبيل الاعراض بل هي قديمة باقية مخالفة في الماهية
للقدرة الحادثة قوله من امتناع بقاء الاعراض فلا يكون بحيث الى وجود الفعل حتى يكون مقارنة
بالفعل بالزمان قوله فان قيل هذا السؤال من طرف المعتزلة قوله قلنا انما يلزم ذلك اي لزوم الفعل
بلا استطاعة وقدرة عليه قوله بانه اي الفعل قوله من امثال سابقة حتى يثبت مدعاكم وهي ان القدرة قبل الفعل

فانه يحي امرهم بالاخذ صح

قوله

١٠٤

قوله لا يمكن الفعل اي ان يحصل الفعل بالقدرة الخ قوله ما يحدث من القدرة لانها ضعيفة فلا بد للقدرة
التي يتعلق بها الفعل من امثال سابقة حتى تتقوى القدرة فيمكن ان يحصل الفعل بها فعليكم الخ قوله
وما يقال الخ هذا جواب اخر لقوله فان قيل لو سلم الخ قال شيخ الاسلام اي في جواب السؤال السابق قال انه
بدل الجواب السابق قوله بقاء الاعراض بناء على عدم تسليم استحالة بقاء الاعراض قوله فان قلنا لو اجاب
لو فرضنا قوله تركوا مذهبهم وهو القول بان القدرة مقدمة على الفعل قوله حيث جوزوا او هي تعليلية
قوله بامتناعه اي بامتناع وجود الفعل بها في الحالة الاولى قوله لزم التحكم واذا لزم التحكم لزم وقوع الفعل
بلا استطاعة وانه باطل لما عرفت انها علة عادية الخ قوله على الاعراض لاستلزام قيام العرض بالعرض
وهو محال قوله ففيه اي في جواب ما يقال قوله نظر حاصل هذا النظر انا نختار الشق الاول من الترديد وهو
وجود الفعل في الحالة الاولى جائز لكن لا نسلم لزوم ترك مذهبهم لان القائلين الخ قوله بامتناع المقارنة
الزمانية حتى يلزم ترك مذهبهم اي مقارنة الاستطاعة الفعل في الزمان واذا كان كذلك فتكون قبلية
الاستطاعة على الفعل بالذات لا بالزمان قال شيخ الاسلام اي بل يقولون ان الاستطاعة يجوز ان
تقارن الفعل وان تسبقه وهذا خلاف ما في شرح المواقف عن اكثر المعتزلة من انهم قائلون بانه
يستحيل تعلق القدرة بالفعل حال حدوثه قوله وبان عطف على قوله بامتناع المقارنة اي لا يقولون بان الخ
قوله مقرونة حال من القدرة اي حال كون القدرة مقرونة الخ يعني يقولون القدرة سابقة ولكن حدوث
الفعل موقوف على وجود الشرائط قوله ولانه قال العزمي وجه ثان للنقض عطف على لان القائلين ردا
للزوم التحكم والترجيح بلا مرجح قال شيخ الاسلام جواب للشق الثاني من الترديد الواقع في الجواب
السابق كما ان ما قبله جواب للشق الاول لعنه قوله لتمام الشرائط وارتفاع الموانع فلا يلزم ترجيح بلا مرجح
قوله ومن ههنا اي من اجل جواز امتناع الفعل في الحالة الاولى لانتفاء شرطه ووجوبه في الحالة الثانية لتمام
شرائطه قوله ذهب بعضهم هو الامام الرازي وبين النزاع لفظي كما هو قوله فالحق انها مع الفعل
اي مذهب اهل الحق اولى قوله والا اي وان لم يرد بالاستطاعة المذكورة هذا وان اريد
القدرة لا مع الشرائط فمذهب المعتزلة اولى قوله واما امتناع بقاء الخ كانه جواب سؤال مقدر على اختيار
الشق الثاني باعتبار احد شقيه اعني بقاء الاعراض لا باعتبار الشق الاخر اعني تجدد الامثال
قال شيخ الاسلام جواب ما يقال قد قدمتم ان سبق القدرة على الفعل يستلزم وقوعه بلا قدرة
لامتناع بقاء الاعراض وما ذكرتموه هنا ينافي ذلك وتقرير الجواب ان الخصم لا يسلم امتناع بقاء الاعراض
لانه مبني على مقدمات كل منها قابل للمنع قوله وهي ان بقاء الشيء الخ هذه المقدمة الاولى قال شيخ الاسلام عند قوله انه
زائد عليه اي على وجوده واحتج له بان الوجود محقق بدونه كما في ان الحدوث ووجه الصعوبة انه معرض احتمالا بالحدوث
فان الوجود يتحقق بدونه بناء على انه الخروج من العدم الى الوجود كما هو مذهب الاشعري لا المسبوقية بالعدم

ت للمنع

Copyright © King Saud University